دولاب العمل بالصناعة.. قديم ومتهالك

تقرير برلماني يكشف ٩ تحديات تواجه التحديث

١٤ جهة مسئولة عن التدريب.. والنتيجة صفر !

١٥ ألف قضية تهريب عام ٢٠٠١.. و١٧٥ ألف عامل فى الشركات الخاسرة

٩ تحديات اساسية تواجه الصناعة المصرية حالياً وتكبل قدميها وتمنعها من الانطلاق نحو التطوير والتحديث وجعلت دولاب الانتاج الصناعى فى مصر متقادما ومتهالكا ولعل فى مقدمتها مرحلة التدليل التى عاشتها الصناعة المصرية لسنوات طويلة فى ظل حماية حكومية مبالغ فيها.

هذه التحديات التسعة كشف عنها أول تقرير برلماني للجنة الصناعة بمجلس الشعب حول قضية تحديث الصناعة المصرية والتى طرحها الرئيس مبارك فى بياناته اكثر من مرة مؤكداً أن تحديث الصناعة هى أخطر التحديات التى تواجه مصر حالياً.

أولى التحديات التسعة فى ضعف نظم الجودة نظراً لأن الصناعة اعتادت خلال الفترات السابقة على عدم الالتزام بمعايير ونظم الجودة والمواصفات القياسية مما اضعف القدرات التنافسية للسلع والمنتجات المصرية فى الأسواق العالمية وأدى إلى عزوف المستهلك المصرى عن السلع والمنتجات المصرية بجانب ضعف اجهزة الرقابة الصناعية وانتشار السلع المغشوشة وسلع سيئ السلعة، مما الحق ضرراً بالغاً بالاقتصاد المصرى بجانب عدم الاهتمام بالتعبئة والتغليف رغم أن مصر الفرعونية أول دولة فى العالم حفظت المواد الغذائية لآلاف السنين مع الموتى فى القبور.

التحدى الثانى تصور التدريب رغم ماتتمتع به مصر من رأسمال بشرى وتعدد الجهات القائمة على التدريب المهنى من خلال ١٤ وزارة وهيئة وعدم وجود المدرب الكفء وأيضاً عدم تنفيذ التشريعات التى تنظم عمليات التدريب ومنها القرار الجمهورى رقم ٤٥٩ لسنة ٨٧ بتشكيل مجلس اعلى لتنمية القوى البشرية والتدريب برئاسة رئيس الوزراء وعضوية ١٣ وزيراً فلم يجتمع ولا يقوم بدوره.

وثالث التحديات هو ضعف التمويل المطلوب للشركات الصناعية وأيضاً ضعف الاستثمارات المدرجة لتطوير وتحديث الصناعة ورابعها كثرة الاعباء الضريبية والجمركية المفروضة على المنتج المصرى والتى تصل فى بعض الأحيان إلى مايزيد على ٤٠٪ بجانب التأمينات الاجتماعية التى يسددها اصحاب الأعمال نسبتها أيضاً ٤٠٪ بجانب الجمارك المفروضة على السلع والمنتجات.

أما أخطر تلك التحديات فهى انتشار ظاهرة التهريب للسلع والبضائع الأجنبية داخل مصر من خلال نظام «الدروباك» والمدن الحرة وعدم صدور قانون منع الاغراق والاحتكار حتى الآن وقد وصلت عدد قضايا التهريب التى ضبطت فى عام ٢٠٠١ فقط ١٥ الف قضية سلع وبضائع مهربة تضمنت العديد من الأجهزة الكهربائية والالكترونية وقطع غيار السيارات وكميات ضخمة من الملابس الجاهزة.

وسادس تلك التحديات عجز الصناعات الصغيرة عن تلبية احتياجات المصانع الكبيرة وأن هناك معوقات تواجه تلك الصناعات فى مقدمتها تعدد الجهات المعنية بالمشروعات الصغيرة وعدم التنسيق بينها ونقص الخبراء والمتخصصين ووجود قيم اجتماعية سلبية سائدة تشمل الحط من قيمة العمل اليدوى وتملك المشروع الصغير علاوة على نقص المعاونة الفنية وضعوبة التسويق.

وسابعها هى سياسة الخصخصة وإعادة هيكلة الشركات خاصة أن تلك السياسة لم تحقق الآمال المرجوة منها وتسير ببطء ووجود ٦٦ شركة خاسرة يعمل بها نحو ١٧٥ الف عامل منها ٣١ شركة فى قطاع الغزل والنسيج.

أما التحدى الثامن فهو البعد البيئى ومشكلة التلوث الصناعى حيث ظلت الصناعة المصرية عقوداً طويلة لا تعطى للبيئة أهمية قصوى وأخر التحديات وتاسعها هى اتفاقيات التجارة العالمية رغم أن انضمام مصر لاتفاقية الجات لم يكن خياراً بقدر ماهو ضرورة خاصة انها تفتح اسواق العالم أمام المنتجات المصرية والسوق المصرى أمام التدفق الغزير للسلع الأجنبية وهى تلك تحديا خطيرا وغير متكافئ للصناعة المصرية ويلحق ضرراً بها يؤثر على العديد من السلع والصناعات المصرية.

التنفيذ الفورى

يقول إسماعيل هلال نائب امبابة

اسماعيل هلال

مصطفى قراعة

محمد عودة

حديث المجلس

● حضور جلسات مجلس الشعب ليس ترفا أو سد خانة ولكنه فرض عين على كل نائب من نواب الشعب الثرامأ بالقسم الدستورى الذى أداه تحت القبة بعد انتخابه مباشرة بما يرعى مصالح الشعب والوطن ويحترم الدستور والقانون ولائحة المجلس.

● فالاعذار التى يتعلل بها النواب الغائبون غير مقبولة لأن حضور الجلسات يعلو على اى عمل آخر يقوم به النائب حتى لو كان فى مهمة داخل احدى الوزارات لانهاء مشكلة خاصة بمواطن فهو عذر اقبح من الذنب لان حضور الجلسة امر يتعلق بمصالح الشعب كله وليس بمصلحة فردية.

● ويبدو أن الدكتور أحمد فتحى سرور قد فاض به الكيل ونفد صبره فاطلق تحذيره الشهير برفع الجلسات لأجل غير مسمى وحتى يتحمل النواب الغائبون مسئولية وتوابع هذا التحذير فى حال تنفيذه.

● والجلسات المقبلة للمجلس ستكون هى الشاهد على مدى جدية هذا التحذير ونفيذه إذا استمر النواب الغائبون فى هجرهم للقاعة أو العكس ويعود القانيون مرة أخرى إلى قاعة المجلس لممارسة واجبهم البرلمانى واحترام القسم الدستورى حتى لا يحدث مالا يحمد عقباه ويكونون أول الخاسرين فى الانتخابات المقبلة.

الجديدة فى ظل مبدأ تحرير التجارة العالمية فى السلع والخدمات ولابد من اعطاء صلاحيات اكبر وسلطات أوسع وأيضاً اعتمادات مالية لوزارة الصناعة حتى يمكن توفير المناخ الصناعى المناسب وانتاج سلع بجودة عالية قادرة على المنافسة فى الأسواق العالمية وزيادة معدل النمو فى قطاع الصناعة وأيضاً مراجعة التشريعات القائمة وفى مقدمتها التشريعات الضريبية والجمركية لانه من غير المعقول فرض ضرائب عالية على السلع الصناعية وأيضاً الاهتمام بقضية التدريب لان العامل المصرى يمكن أن يكون سلعة تصديرية تجلب العملات الأجنبية.

يضيف محمود العشى نائب المنتزه وعضو لجنة الصناعة اننا لا ننكر التاريخ المشرق للصناعة المصرية والنهضة الصناعية الكبرى فى بداية القرن التاسع عشر إلا أن التاريخ وحده ليس كافياً فى ظل التطورات العالمية والمتغيرات الدولية خاصة أن هناك خللا كبيرا اصاب هيكل الصناعة المصرية منذ بداية الستينيات وبصفة خاصة بعد حرب ٦٧ التى ادت إلى إنهيار العديد من الكيانات الصناعية المصرية واعتماد المصانع على الكتلة الشرقية ومن أجل ذلك كان الرئيس مبارك حريصاً منذ توليه الحكم على الاهتمام بالصناعة ورفع شعار صنع فى مصر وواقع الصناعة الحالى فى ظل تلك المشاكل والتحديات يفرض علينا تحركاً سريعاً لانه من غير المعقول أن تكون نسبة مساهمة الصناعة فى إجمالى حجم التوظف ١٤٪ فقط ونصيب الصادرات الصناعية ٦٪ فالأمر لا يحتمل التأجيل ولابد من الاسراع ببرنامج التحديث.

يوضح محمد عودة نائب شبرا الخيمة وعضو لجنة الصناعة أن من الأمور الغريبة التى تحتاج إلى مراجعة هى خريطة الصناعة فى مصر وتوزيع الصناعات حيث أن ٨٩٪ من الانتاج الصناعى يتركز فى القاهرة وشمال مصر بينما تشمال ووسط وجنوب الصعيد بها ١١٪ فقط من الانتاج الصناعى بالاضافة إلى نظام الحماية الذى جعل الصناعة تعيش باستمرار فى صوبة زجاجية مما يتطلب سرعة تنفيذ برنامج التحديث ليشمل جميع الصناعات وخاصة الصناعات التاريخية التى تتميز بها مصر وهى صناعة الغزل والنسيج والاهتمام بالبحث العلمى ودعوة علماء مصر فى الخارج للمساهمة فى تطوير وتحديث الصناعة وان تتماشل المصانع المصرية على اعتبار انها فى سوق عالمية مفتوحة وليس سوقا داخلية وتخفيض الفائدة البنكية المفروضة على القروض الصناعية والتى وصلت حالياً إلى نحو ١٧٪ بينما فى الدول المتقدمة لاتزيد تلك الفائدة على ٣٪.

أمراض الصناعة

● يشير مصطفى قراعة نائب اسيوط إلى أن أمراض الصناعة المصرية معروفة للجميع والتقرير شخص الداء والمهم هو وضع العلاج المناسب لكى نحقق التحديث الصناعى الصحيح وان نواجه المشاكل والتحديات بكل صراحة وفى البداية لن يتم بناء قاعدة صناعية جديدة فى صعيد مصر تنفيذاً لتوجيهات مبارك لأن الحكومة حتى الآن لم تنفذ تلك التوجيهات ولم يتم بناء قاعدة صناعية جديدة على أرض الصعيد كما يجب تفعيل دور أجهزة الرقابة الصناعية واصدار تشريع لحماية المستهلك من الغش الصناعى وفرض عقوبات مشددة وأيضاً مراجعة دور الاتحادات الأهلية الصناعية وجمعيات رجال الأعمال لأننا الآن نعيش عصر رجال الأعمال وليس عصر رجال الصناعة ونكرم للأسف الشديد رجال الأعمال المستوردين للسلع الأجنبية ونتجاهل رجال الصناعة الذين يسعون لرفع اسم مصر عالياً وبناء قاعدة صناعية جديدة فى القرن الحالى.

أما الدكتور نادر رياض مستشار لجنة الصناعة فيؤكد أن دعم الحكومة للصناعة امر هام ولكن مع اختلاف مفهوم كلمة الدعم فى ظل المفهوم الجديد لا يعنى الحماية ولكن يعنى الرعاية وتوفير التمويل اللازم خاصة أن برنامج التحديث المطروح حالياً يحتاج إلى نحو ٢٠ إلى ٣٠ مليار دولار وهذا المبلغ لا يملك القطاع الخاص وحده توفيره كما يجب الربط العضوى بين قطاع الصناعة وقطاع مراكز البحوث فقضية التحديث مسئولية أطراف عديدة بما فى ذلك المستهلك المصرى وأيضاً تطوير البرامج والمناهج التعليمية ونشر ثقافة صناعية جديدة وإعادة تشكيل الهياكل التنظيمية الصناعية من خلال الهرم الصناعى والذى يعتمد على قمة عريضة من الباحثين والفنيين والخبراء وعدم ربط الصناعة بعملة اجنبية واحدة فى الدولار بل سلة من العملات والتوسع فى منح الحوافز خاصة للصناعات كثيفة العمالة وأيضاً الصناعات عالية التكنولوجيا.

وكيل لجنة الصناعة ان التحديات التى تواجه الصناعة المصرية تفرض علينا وبقوة وضع برنامج التحديث موضع التنفيذ الفورى باعتبار التحديث مشروعا وطنيا دعا إليه الرئيس مبارك وخيارا حتميا لا بديل عنه واستجابة للتغيرات العالمية